

معدل يفوق جميع الدول النامية على الاطلاق ، بل ويتفوق في الكم - أي من ناحية العدد - على انتاج قارات بأكملها مثل أمريكا اللاتينية .

هذا في شأن قوى البحث العلمي وقيادته . أما في شأن الجامعيين العاديين فيحتوي المجتمع الاسرائيلي على حوالي ٥٥٠٠٠٠ جامعي - من مختلف التخصصات ، تفخر اسرائيل بأن من بينهم ٩٠٠٠ مهندس بمتوسط قدره ٣ مهندسين لكل ألف من السكان وهي نسبة لا تتوفر لعدد من الدول الاوربية ، وان بينهم من الاطباء ما جعل نسبتهم الى السكان كنسبة ١ : ٤٠٠ وهي افضل نسبة عالية في هذه الناحية ، مما يمكن ان يوفر من بينهم حوالي الالف للقيام ببحوث علمية في الطب وعلوم الحياة ، وان كان من وفدوا اليها كهاجرين من هؤلاء الاطباء يبلغون سبعة أضعاف من تلقوا علومهم الطبية في البلاد .

هذا وغيره من الحقائق حول التعليم العالي في اسرائيل يمكن ان يحدث بالفعل بعض الانبهار ، ولكن استكمال الصورة عن التعليم عامة او عن الصلة بنواحي النشاط الاقتصادي سوف يقلل بالتأكيد من درجة الانبهار وان كان لن يحو حقيقة ان هناك تقدما وفي نواح معينة خاصة اذا ما قورن بالدول العربية المجاورة .

فهذا العدد من الجامعيين في اسرائيل والذي جلبت نصفه تقريبا من الخارج لا يزيد كثيرا عن حصولوا هذا المستوى العلمي من شعب فلسطين المشرذ ، والذي لو توفرت له الارض والتجميع والتنظيم لربما استطاع ان يحقق ما يحققه الاسرائيليون خاصة في الظروف الثورية التي يعيشها هذا الشعب .

واذا كانت الاحصاءات تتضارب بعض الشيء في شأن مستويات التعليم في اسرائيل الا انه يمكن ان يستنتج منها ان الحصول العلمي يقف عند مستوى المرحلة الابتدائية لحوالي نصف السكان ، وان من تتاح لهم فرصة اكمال الدراسة حتى المرحلة الثانوية لا يزيد عن ٢٥ ٪ بأي حال ، بالاضافة الى حوالي ٢٠ ٪ يتلقون تعليما فوق المرحلة الابتدائية اما في المدارس الثانوية المهنية او في مراكز التدريب المختلفة ليتبقى ما بين ٥٤٣ ٪ (حسب الاحصاءات المختلفة) تتاح لهم فرصة التعليم الجامعي . وهذا الاخير رقم ضعيف بالنسبة لدولة كاسرائيل يتوفر لها الدعم المالي اللازم ، ووضع مخططوها للعلم شأننا في حسابهم ، بل انه

ينخفض عن النسبة المناظرة في اكثر من دولة عربية .

وينعكس هذا الوضع بالفعل على تركيب قوة العمل الاسرائيلية التي يبلغ نسبة العمال غير المهرة فيها ٢٦٤٢ ٪ ونصف المهرة ٣٠٤٩ ٪ والعمال المهرة ٢٨٤٦ ٪ والفنيون ٩٢ ٪ والجامعيون ٥٤٢ ٪ كما ينعكس في نسبة الفنيين الى الجامعيين حيث لا يوجد سوى ١/٣ منى لكل مهندس بينما ان المتعارف عليه وجود ما بين ٤٤١٣ من هؤلاء حتى يتوفر للمهندس ان يعمل بالمستوى الذي يجب ان يعمل عليه المؤهل جامعا . ولذلك كثيرا - حسب اقوال المشاهدين لذلك المجتمع - ما تجد المهندسين يقومون بأعمال الفنيين . ولذلك يقرر المهندسون في مؤتمر عقدهم بالقدس في يناير ٦٧ للوم للحكومة لانها « لا تخلق الاجواء المناسبة التي يستطيع المهندسون ان يلعبوا الدور الرئيسي في الصناعة عوضا عن السماسرة » .

ورغم الجهد الاسرائيلي في اخفاء الارقام من هجرة المهندسين والاطباء والعلماء فقد ثبت انه قد هاجر خلال الفترة ١٩٦٢ الى ١٩٦٦ من اطباء اسرائيل ٥٤٤٣ ٪ ، ونشير احصاءات هيئة الامم ان نسبة المعدل السنوي للمهندسين الذين نزحوا من اسرائيل الى الولايات المتحدة وفرنسا وكندا بالنسبة لمجموع خريجي الجامعات في كافة الحقول بلغت ١٥٤٧ ٪ لنفس الفترة الزمنية المشار اليها . ويعترف رئيس معهد التخنيون في حيفا « ان السبب الرئيسي لنزوح خريجي المعهد يعود الى ان ٤٦ ٪ من خريجي قسم الهندسة قد وجدوا عملا كفنيين في اسرائيل ، وليس كمهندسين في حقول اختصاصهم » .

ولا تتوزع التخصصات في التعليم العالي توزيعا يسترشد بالاحتياجات الفعلية للبلاد ويخطط على اساسها فتجد مثلا ان العلوم الاجتماعية والانسانية والحقوق لا تحظى بأكثر من ١٥ ٪ من مجموع الطلاب ، كما نجد في النهاية ان المجتمع يعاني نخبة زائدة من المحامين مثلا ومهندسي الالكترونيات .

ويشير عديد من الدلائل ان كثيرا من البحوث العملية الممولة من الخارج انما تستهدف مصلحة الممول قبل ان تكون ذات فائدة مباشرة للمجتمع ذاته . والعلم والبحث العلمي في هذه الحالة لن يمثل الا بيعة لقوة العمل لصالح مشتر من جهة ما بدلا من ان يمارس وضعه الذي تفترضه الثورة